الأمم المتحدة

A/C.3/59/SR.3

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
14 March 2005
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كوتشينسكي ..... (أوكرانيا)

ثم: السيدة عبد العزيز (نائبة الرئيس) ..... (ماليزيا)

المحتويات

البند ٩٣ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع)

البند ٩٤ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية ي العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

(أ) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم، والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة؛

(ب) عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع؛

البند ٩٥ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-53531 (A)

0453531

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٩٣ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع) (A/59/120 وA/59/115)

البند ٩٤ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/59/73)

(أ) **التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة** (A/59/176)

(ب) **عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع** (A/59/267)

البند ٩٥ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع) (A/59/164)

١ - **السيد معيني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولاحظ أنه من المهم أن يؤكد المجتمع الدولي من جديد رغبته في تحويل التعهدات التي قطعها على نفسه في كوبنهاغن إلى إجراءات ملموسة، في الدورة المقبلة للجنة التنمية الاجتماعية، وأن يساعد اللجنة على العمل في هذا الاتجاه. وأضاف أن جمهورية إيران الإسلامية تهنئ اللجنة على ما قامت به من عمل قيِّم، وتشجعها على بذل الجهود في سبيل إقرار تدابير محددة، في المجالات كافة، لمراعاة العقبات التي تصادفها بعض البلدان في تنفيذ برنامج عمل كوبنهاغن، بدلا من إجراء مناقشات نظرية صرف. ولاحظ أنه يلزم، في هذا الصدد، أن يعاد النظر في أساليب عمل اللجنة من أجل دعم تنفيذ الصكوك الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٢ - ومضى يقول إن الاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة يتيح فرصة طيبة لتذكير المجتمع الدولي بأن الأسرة، وهي ثمرة اتحاد رجل بامرأة، تعتبر الوحدة الأساسية للمجتمع وأن جمهورية إيران الإسلامية ترى أن السياسات الداعمة للأسرة من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز الاستقرار. وهي تؤيد كثيرا من الآراء التي أبداها الأمين العام في تقريره وترى أنها يمكن أن تساهم في دعم هذه المؤسسة، في جميع البلدان وإن كانت تشعر بالقلق لأن التقرير يوحي بأنه يجب إعادة النظر في تعريف الأسرة. وذكر أنه في حالة عدم وجود ما يدل على توافق في الآراء بين الدول الأعضاء في المنظمة حول هذه المسألة، فإن جمهورية إيران الإسلامية ترى أن المسألة ليست مشكلة مطروحة على الصعيد العالمي، ولا تبرر الابتعاد عن الممارسة التقليدية المتبعة في المنظمة. ولاحظ أن الدراسة التي أوردها تقرير الأمين العام تتضمن عبارات وتأكيدات غير دقيقة، من الناحية التاريخية والواقعية، ولا يمكن أن تعتبر مصدرا موثوقا.

٣ - وتابع حديثه قائلا إن جمهورية إيران الإسلامية تدرك أهمية الملحق المقترح لقواعد تكافؤ الفرص للمعوقين وإن كانت ترى أن هذا المشروع لا ينبغي أن يمثل عبئا للبلدان التي تقوم برعاية اللاجئين لفترات طويلة، يضاف إلى القواعد والاتفاقات الدولية. ولاحظ أنه قد يكون من المناسب أيضا أن تشدد القواعد على أوضاع المعوقين في حالات الطوارئ وعلى حالات الإعاقة الناتجة عن الكوارث الطبيعية، وكذلك على دور العلم والتكنولوجيا في تفادي الإعاقة. وأخيرا، وفيما يتصل بتعداد فئات المعوقين المختلفة، قال إنه يجب منح

الاهتمام بصورة خاصة للإعاقات الناتجة عن المنتجات والمواد الكيميائية.

٤ - وأعرب عن ترحيب جمهورية إيران الإسلامية بالمشاركة الواسعة النطاق للأطراف المشاركة في الدورتين الثالثة والرابعة للجنة الخاصة المعنية بوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم، وعن قلقها إزاء بطء تقدم الأعمال وبعض المقترحات المثيرة للجدل والتي يخشى أن تؤخر وضع نص الاتفاقية في صيغته النهائية. وأكد الأهمية القصوى لتفادي المضي في الأفكار الجدلية لأن التجربة قد أثبتت أنها لا تؤدي إلى نتيجة في المفاوضات المماثلة. ولاحظ، في المقابل ضرورة أن تعمل الاتفاقية على إيجاد تعاون حقيقي، على الصعيد الدولي، في مجال تبادل المعلومات، والبيانات العلمية والتكنولوجيا والموارد بين البلدان، وأن تتناول الإعاقة بذلك من منظور التنمية.

٥ - **السيدة نغوين** (استراليا): تناولت البند ٩٤ من جدول الأعمال، بوصفها ممثلة للشباب الاسترالي، فقالت إن أعلى نسب جنوح الشباب واحتجازه تحدث في المناطق التي لا تراعي الدور الذي يمكن أن يقوم به الشباب في المجتمع، من استراليا. وأضافت أن شباب استراليا عليه أن يعالج كمية كبيرة من المعلومات المتزايدة التعقيد بالنسبة لمن سبقهم، ويضطر إلى اتخاذ قرارات سريعة دون أن تتوفر له الموارد اللازمة، من الناحية العاطفية، في جميع الأحوال. ولاحظت أن المشاكل المصادفة تختلف، مع ذلك، باختلاف المجموعات السكانية. وأن نسبة بقاء شباب شعب استراليا الأصلي في المدارس ضعيفة جدا وتعتبر البطالة مشكلة لا يستهان بها. وأضافت أن معظم هؤلاء الشباب لا يملكون الحاسوب، حتى في الأحوال التي تسعى فيها بعض المنظمات إلى تضييق الثغرة الرقمية بتعليم هؤلاء والربط بينهم من خلال الجماعات الإلكترونية التي أقيمت في جميع أنحاء البلد. وأوضحت أن الشباب المهمشين عليهم مواجهة أزمة في الهوية وفي المفاهيم، بصرف النظر عن أسباب تهميشهم، ولذلك تصبح مشاركة الجماعات أهم مما كانت من أي وقت سابق.

٦ - وأكدت أن هناك منظمات عديدة تتمنى أن يشارك فيها الشباب ولكن الأساليب المتبعة غير ملائمة وتعتبر أحيانا عقبة في سبيل تحقيق ذلك. وأضافت أن الشباب لديهم مواهب عديدة ولكن منحهم أساليب للمشاركة لا يعتبر سهلا ولذلك ينبغي الاستثمار في الهياكل الأساسية التي تُشعرهم بجدوى هذه المشاركة. ولاحظت أن التنمية الثقافية للجماعات المحلية أفضل وسيلة لضمان مشاركة الشباب وأن استراليا في مقدمة البلدان العاملة في هذا المجال. وأوضحت أن من الجهات الجديرة بالذكر في هذا المجال، مؤسسة الشباب الاسترالي، التي تقدم لهم المنح الدراسية وتتيح لهم فرصة الاشتراك في الخيارات، بصورة مباشرة، استنادا إلى مبدأ أن شباب الألفية الجديدة يتمتعون بالقدرة والذكاء اللازمين لتقرير ما يناسبهم، على أفضل وجه.

٧ - ولاحظت أن عددا من ممثلي الشباب طلب إلى الوفود، في اللجنة الثالثة. إشراك الشباب بدرجة أكبر. وأضافت أن عدد هؤلاء يظل أقل من ١٠ أعضاء بعد انقضاء عقود على ذلك. واختتمت بقولها إنه من المهم إذا أن توفد الدول الأعضاء ممثلا للشباب إلى الجمعية العامة.

٨ - **الرئيس:** أجاب على ملاحظة ممثلة استراليا فقال إن متوسط سن موظفي بعثة أوكرانيا لدى الأمم المتحدة، البالغ عددهم ١٦ موظفا، لا يزيد عن ٢٨ سنة وإن بينهم امرأتين. وأضاف أن هناك وفود تسعى إلى إشراك الشباب، بشكل محدد.

٩ - **السيد سيف** (الولايات المتحدة الأمريكية): تناول البند ٩٤ من جدول الأعمال فاسترعى الانتباه إلى الأمية والتعليم وكبار السن والأسرة ولاحظ أن هذه المسائل

متصلة. وأكد أن الأسرة المترابطة تساعد الأطفال والمسنين منها على تحقيق استقلالهم والاحتفاظ به، وعلى أن يصبح الأطفال المتعلمين من البالغين المستقلين ذاتيا.

١٠ - ومضى يقول إن الولايات المتحدة تدعم عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية وترحب بتعيين السيدة لورا بوش سفيرة فخرية للعقد. وتسهر على أن يتلقى كل طفل يعيش في الأراضي الأمريكية تعليما جيدا، ويتابع معظم الشباب بالفعل، الدراسة بعد التعليم الثانوي وتكفل وصول أي شخص إلى التعليم العالي، دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الديانة والأصل الإثني. وأضاف أن الحصول على التعليم الثانوي يظل مضمونا نتيجة لزيادة عدد مراكز الجامعات المجتمعية للمرحلة الأولى وحجمها. ولاحظ أن هناك نظما مختلفة للتعليم توافق كل طفل وتتيح له إمكانيات متزايدة دوما لبناء مجتمع الغد.

١١ - واستطرد قائلا إن الولايات المتحدة تعمل على تمكين الأطفال من النمو والتعليم في إطار آمن، على الصعيد الدولي. وإنها تدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) منذ وقت طويل وقد ساهمت بمبلغ ٢٧٠ مليون دولار لهاتين الهيئتين في العام السابق. وأضاف أنها تشارك في مبادرتين واسعتي النطاق للقضاء على شلل الأطفال وتشجيع شراكات أخرى لصالح بقاء الأطفال. ولاحظ أن الأطفال الأمريكيين قاموا بجمع ١٢٣ مليون دولار في مبادرات منهم لجمع الأموال خلال السنوات الخمسين الماضية. وأن هذه الأموال تساعد اليونيسيف على تنفيذ برامج هامة تتصل بصورة خاصة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وعمليات التحصين وتعليم الفتيات. وأكد أن الشراكة القائمة بين الولايات المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي متينة وتعود إلى زمن بعيد، ومما يدل على دعم بلده الراسخ للبرنامج أنه قدم مبلغ ١٩٠ مليون دولار له في سنة ٢٠٠٣.

١٢ - وأوضح أن الولايات المتحدة تتابع جهودها لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المعنية بالشيخوخة. وقال إن الهدف هو التعاون على المستويات المحلية والاتحادية لتوفير الحياة لكبار السن التي يبتغونها. وأضاف أن نسبة الفقر بين المسنين قد انخفضت بشكل ملموس في الولايات المتحدة، وأن الحكومة الاتحادية قد اعتمدت مؤخرا برنامجا جديدا أدى إلى تخفيض أسعار الأدوية للمسنين.

١٣ - وأعرب عن ترحيب الولايات المتحدة بتعيين منسق الأسرة الجديد في إطار إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وتتطلع باهتمام كبير إلى المناقشة التي ستجرى في الجمعية العامة والاحتفالات الأخرى المتوخاة في ٦ كانون الأول/ديسمبر لتناول هذه المسألة الأساسية بمزيد من التفصيل.

١٤ - **السيد كومبرباتش ميغوين** (كوبا): أيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولاحظ أن الحالة في العالم مازالت أقل ثباتا واستقرارا في أغلب المجتمعات بعد مرور نحو ١٠ سنوات على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وقال إنه بدا لفترة ما أن التعهدات المقطوعة في كوبنهاغن ستنفذ وأنه سيتم القضاء على الفقر المدقع الذي قارب عدد من يعانون منه ١,٢ بليون شخص، ولكن نظرا للحالة الراهنة، قد يكون من المناسب القيام بدراسة متعمقة للوثائق المعتمدة في سنة ١٩٩٥، وبعد ذلك بخمس سنوات، في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وأضاف أن الدورة المقبلة للجنة التنمية الاجتماعية فرصة سانحة لتناول هذه المسألة وتشجيع التقييم الجاد مع اعتماد توصيات بشأن التعهدات العشر المقطوعة في كوبنهاغن، على ضوء الصعوبات التي تصادفها البلدان النامية والمتصلة

بنقص الموارد والظروف الجائرة للاقتصاد الدولي الجديد التي لا تتوفر لها مقومات البقاء. وأوضح أن التوزيع الحالي للثروة في العالم يؤدي إلى أن نسبة ٢٠ في المائة من سكان البلدان المتقدمة النمو تستهلك ٨٦ في المائة من الناتج الإجمالي، بينما تعيش الـ ٨٠ في المائة الباقية في فقر متزايد. فهناك ما يقرب من ٨٠٠ مليون شخص يعانون من الجوع، وهناك ١١٥ مليون طفل غير منتظمين في المدارس، و٨٧٦ مليون شخص أمي. ولاحظ أن معظم هذه المشاكل موجودة في العالم الثالث، بصورة رئيسية، وإن كانت أغنى البلدان لا تخلو هي أيضا من أوجه التفاوت ومن نُدرة جيوب الفقر، وهي حالة مثيرة للاشمئزاز.

١٥ - وتابع حديثه قائلا إن تعزيز التنمية الاجتماعية على الصعيد الدولي يتم من خلال تنفيذ تعهدات كوبنهاغن والمؤتمرات الكبرى الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة. وأضاف أنه ينبغي، في المقابل، الكف عن مطالبة البلدان النامية بتخفيض ما تنفقه في مجال الصحة والتعليم والثقافة والحماية الاجتماعية. وأكد أن كوبا ترى أن التعاون الدولي أمر أساسي لتحسين الأحوال المعيشية للسكان وأنه يجب أن يستند إلى عدة معايير منها أن يُعنى، بصورة مباشرة بالمجموعات الاجتماعية المحتاجة إليه وأن يكون متفقا مع برامج البلدان المستفيدة وأولوياتها، مع احترام التقاليد والعادات المحلية، وفقا للنداء الموجه في سنة ١٩٩٥. وأضاف أن التعاون سيضيع سدى في حالة عدم وفاء البلدان المتقدمة النمو بما تعهدت به من تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية العامة، أو عدم إلغاء الديون الخارجية للبلدان النامية، بصورة نهائية. ولاحظ أن البلدان المتقدمة النمو قدمت أكثر من ٦٨ بليون دولار لصالح هذه المساعدة في سنة ٢٠٠٣، وحصلت على ٤٣٦ بليون دولار كمدفوعات عن الديون. وذكر أن هذه الأرقام غنية عن التعليق.

١٦ - واستطرد قائلا إن كوبا نجحت في تطبيق استراتيجيات التنمية الاجتماعية القائمة على مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية. وأضاف أنه تم تنفيذ عدة مبادرات لتحسين سياسة التنمية الاجتماعية التي يستفيد منها الأطفال والشباب والمعوقين والمسنين بصورة خاصة من تطبيقها تدريجيا. وأوضح أن هذه النتائج تحققت رغم الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة منذ ٤٠ سنة والذي دعمته بتدابير جديدة أعلنتها الحكومة الأمريكية في ٦ أيار/مايو الماضي وبدأ تنفيذها في ٣٠ حزيران/يونيه، وتستهدف نظم الصحة والتعليم الكوبية، وممارسة شعب كوبا لحقه في الغذاء وتشجيع التنمية الثقافية في البلد.

١٧ - ولاحظ، من جهة أخرى، أنه مع الاستعداد بالاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة، أدت بواعث انتخابية غامضة إلى هجوم جديد ضد الأسرة الكوبية إذ أن إدارة الرئيس بوش، في سعيها المريض إلى الأضرار بالثورة الكوبية، ادعت لنفسها حق إعادة تعريف تكوين الأسرة الكوبية بحصرها في ''الأجداد والأحفاد والإخوة والأخوات والزوج والأبناء''. أي بعبارة أخرى، فإن الخال أو الخالة، أو العم أو العمة أو أي قريب آخر ليس جزءا من الأسر الكوبية المقيمة في الولايات المتحدة، من الآن فصاعدا. وأضاف أنه، بموجب القيود الجديدة، لا يستفيد من الأموال المحولة سوى أفراد الأسرة الذين تحددهم الإدارة الأمريكية، وإن أي كوبي يرسل أموالا أو أدوية أو أي بند آخر إلى خال أو خالة وعم أو عمة أو أبناء هؤلاء أو أي قريب أو صديق معرض للإجراءات الجنائية.

١٨ - وذكر أنه، في برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعتمد في سنة ١٩٩٥، تم تأكيد أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع وينبغي دعمها لذلك. ولوحظ كذلك أن هناك أشكالا مختلفة للأسرة في النظم الثقافية والسياسية والاجتماعية المختلفة. وقال إن ممثلي الإدارة

الأمريكية، في هجومهم الجديد ضد كوبا، يحاولون حرمان الأسر الكوبية من هويتها برفضهم إدراج الأقارب الذين يعتبرون، من الناحية التقليدية، جزءا من هذه الوحدة الأساسية للشعب الكوبي. ولاحظ أن نتائج برامج الحماية الاجتماعية معبرة، رغم كل هذه الهجمات، ذلك أن شعب كوبا، في مجموعه، تتوفر له سبل الوصول إلى الخدمات الصحية وخفض معدل وفيات الرضع إلى ٦ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي، ويتم تحصين جميع الأطفال ضد نحو ١٢ من الأمراض التي يمكن تفاديها، وتم توصيل أكثر من ٩٥ في المائة من الإقليم بشبكة الكهرباء، وتتوفر مياه الشرب لنحو ٨٠ في المائة من السكان.

١٩ - ختاما، قال إنه من المهم، في إطار الذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية إعادة تأكيد أن السبيل الوحيد لتحقيق التنمية العادلة والمنصفة للجميع هو تعديل النظام الدولي الذي تملك فيه أقلية الجزء الأكبر من الثروات بينما يكافح معظم سكان الأرض الفقر والجوع والمرض والأمية والعزلة الاجتماعية.

٢٠ - **السيد غزلال** (الجماهيرية العربية الليبية): أيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين ولاحظ أن الحالة المتصلة بالتنمية الاجتماعية، مبشرة بالخير من بعض الجوانب وإن كان مازال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وأضاف أنه يلزم مضاعفة الجهود على الصعيد الدولي، ذلك أن بعض التوصيات المقدمة لم تحظ بالمتابعة، وخاصة فيما يتصل بالقضاء على الفقر والأمراض والاحتلال الأجنبي، وما للعولمة ونقل التكنولوجيا من آثار سلبية. وذكر أن الإرادة السياسية اللازمة لتحسين الأحوال المعيشية غائبة، شأنها شأن التمويل المقدم بشروط تساهلية. وأكد أنه يجب ألا يغيب عن الأذهان أن ضعف الحالة الاقتصادية يمكن أن يساهم في زعزعة الاستقرار في بلدان محددة وفي تهميش مجتمعات بأكملها.

٢١ - ومضى يقول إن الجماهيرية العربية الليبية ترحب بالاهتمام الخاص الذي توليه الأمم المتحدة لأفريقيا، ولكن يلزم أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة لهذه القارة بدفع الأسعار السليمة لموادها الخام، وإتاحة الفرصة لها لمكافحة الآفات ومنها السل والملاريا، ولتحسين المستوى التعليمي للسكان ومكافحة الاحتكارات الخارجية، والوفاء بالالتزامات المقطوعة بحيث تكون العولمة أكثر إنصافا مع إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

٢٢ - وتابع قائلا إنه يلزم أيضا اتباع أسلوب الحوار ووضع حد للمنازعات العرقية، والاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات بصورة كاملة حيث أن نشر المعارف يعتبر من العناصر الأساسية للتنمية المستدامة.

٢٣ - واختتم حديثه قائلا إن الجماهيرية العربية الليبية تولي أولوية عليا لتنمية الموارد البشرية وكل العناية للمعوقين والشباب والمسنين، بما يتفق تماما مع الثقافة الإسلامية.

٢٤ - **السيد عثمان** (الجزائر): تناول البندين ٩٣ و٩٤ من جدول الأعمال، فأعلن أن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأكد أن المبادئ المكرسة في إعلان كوبنهاغن عن التنمية الاجتماعية تعد ملائمة أكثر من أي وقت مضى وأنه يلزم أساسا تفهم الآثار الاجتماعية للعولمة وإدارتها بشكل أفضل، كما أوضح الأمين العام في تقريره عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/59/120)، وتوجيه سياسات الاقتصاد الكلي الوطنية والدولية نحو تحقيق الأهداف ذات الطابع الاجتماعي، وزيادة قدرة الحكومات على تنفيذ السياسات الاجتماعية الخاصة بها. وذكر أن الجزائر تؤيد، في هذا السياق، التوصيات التي وضعتها اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، وتقوم بالفعل بتنفيذ جزء منها. وقال إن الجزائر وضعت نظاما

متكاملا للتنمية الاجتماعية يقوم على أساس الحكم الرشيد ومبادئ العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني، بهدف مكافحة البطالة والفقر في نفس الوقت. وأنشأت هيئة مشتركة بين القطاعات للتفكير في استراتيجية وطنية للعمل وهيئة لرصد حماية العمالة وتعزيزها. ولاحظ أن القانون المالي لسنة ٢٠٠٥ يتوخى إنشاء صندوق لدعم استثمارات العمالة وتمديد المزايا المقدمة لإنشاء المشاريع الصغيرة للذين يعانون من البطالة من سن ٣٥ إلى ٥٠ سنة. وقال إن ٢٥ في المائة من الميزانية التشغيلية مخصصة للتعليم والتدريب بينما تخصص نسبة تزيد عن ٢٠ في المائة للتضامن الوطني وتمويل المعاشات التقاعدية والشباب والرياضة. وأضاف أن ميزانية المعدات سجلت زيادة نسبتها ١٥ في المائة مما يدل على إرادة الحكومة أن ترى البلد يعوض أوجه التأخر في التنمية ويدعم النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى الثراء والرفاه الاجتماعي.

٢٥ - وذكر أهمية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأبرز أن البلدان النامية تفتقر أحيانا إلى الوسائل اللازمة لتنفيذ السياسات الاجتماعية وأن مساعدة المجتمع الدولي لها في الوفاء بالتزاماتها تعتبر أساسية. وقال إن التنمية الاجتماعية تقع، في الواقع، في نطاق الاعتماد المتبادل، وأن هذه المسألة تستحق، بالتالي، دراسة متعمقة بمناسبة الاحتفال بالذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وعند النظر في أوجه التقدم المسجلة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٦ - **السيدة تجيما** (اليابان): أكدت أن حكومة بلدها مقتنعة تماما بضرورة أن يكون البشر هم جوهر السياسات العامة واستراتيجيات التنمية، على النحو المتوخي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية حيث أن هذا يساهم أيضا في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وقالت إنه مازال هناك الكثير مما ينبغي تحقيقه وإنه يلزم أساسا النظر بصورة متعمقة، في التقدم الذي يجب إحرازه في الاستعراض العشري لمتابعة مؤتمر القمة العالمي، الذي سيجري في شباط/فبراير ٢٠٠٥.

٢٧ - وتابعت حديثها قائلة إن حكومة اليابان قامت، من جانبها، بمبادرات عديدة لصالح المسنين، وفقا للأولويات المحددة في خطة عمل مدريد الدولية المعنية بالشيخوخة، وتبذل الجهود لتشجيع إقرار نظام للتوظيف المستمر حتى سن ٦٥ سنة مع إقرار منح جديدة للمشاريع التي تقدم لموظفيها أنشطة رياضية لإبطاء آثار الشيخوخة والسماح للمسنين بالبقاء مستقلين لأكبر مدة ممكنة، وتمنح إعفاءات لدور التقاعد من أجل تدريب موظفيها بالشكل الملائم، واتخذت تدابير لضمان سلامة المشاة كبار السن. ولاحظت أن معدل العمر المتوقع لليابانيين واليابانيات يعتبر أعلى معدل في العالم ولذلك، يلزم أساسا تحسين نوعية حياة المسنين وإصلاح نظم التقاعد والصحة لمواجهة هذه الاحتياجات. وأوضحت أن اليابان تنتظر، بفارغ الصبر صدور الدراسة التي قام بها المركز الدولي لطول العمر حول هذه المسألة، في سنة ٢٠٠٥.

٢٨ - وفيما يتصل بالمعوقين، قالت إن اليابان تشارك بنشاط في مفاوضات اللجنة الخاصة المعنية بوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص المعوقين وكرامتهم. وأوضحت أنه تم تعديل القانون الأساسي الخاص بالمعوقين، على الصعيد الوطني، وأن هذا القانون يشمل الآن مادة تحظر التمييز فيما يتصل بالمعوقين وتشجع مشاركتهم في عمليات صنع القرارات، بصورة متزايدة. وأكدت أن الحكومة اليابانية تتعاون كذلك مع المنظمات غير الحكومية الوطنية، التي تعتبر نشطة للغاية.

٢٩ - وتناولت مكافحة الأمية، فقالت إن الاتحاد الوطني لرابطات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في اليابان، بدأ برنامجا للتعاون الدولي، لم يسبق له مثيل، لصالح الأطفال غير الملتحقين بالمدارس والكبار

الأمـــيين في البلدان النامية، واستفـــاد من هذا البرنامج ٠٠٠ ٧١٥ شخص وبلغت تكلفته نحو ١٢ مليون دولار. وأضافت أن حكومة اليابان تدرك تماما أن الأهداف المحددة في إطار عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع، لم تتحقق وتعتزم متابعة تعاونها مع المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة ذات الأهمية البالغة.

٣٠ - **السيدة كانغ** (جمهورية كوريا): أكدت ما ورد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/59/120) أن المسائل الرئيسية الثلاث التي جرت مناقشتها في مؤتمر القمة، وهي القضاء على الفقر وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتعزيز التكامل الاجتماعي مازالت تتطلب مزيدا من الجهود. وقالت إن جمهورية كوريا ترحب في هذا الصدد بما بذلته لجنة التنمية الاجتماعية من جهود، وتأمل أن تؤكد الحكومات من جديد، في الدورة الثالثة والأربعين للجنة، عزمها على تحقيق الأهداف المحددة. وأضافت أنه لا يوجد علاج شامل لهذه الحالة ولكن يلزم تشجيع الأسواق الدينامية والمفتوحة والحرة، كما أوصى الأمين العام في تقريره، مع التسليم بضرورة تدخل القطاع العام لمنع أوجه سوء الأداء وتصويبها ووضع في الاعتبار أن النفقات المتفق عليها للبرامج الاجتماعية تعتبر نفقات إنتاجية للاقتصاد والمجتمع. وأعربت عن ترحيبها، في هذا الصدد، بالجهود التي تبذلها اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة.

٣١ - وفيما يتصل بمشكلة الأمية، التي تعتبر عقبة جادة في سبيل التنمية الاجتماعية. قالت إن جمهورية كوريا تقدم جائزة الملك سيجونغ لمحو الأمية، منذ سنة ١٩٨٩، وتدعم مبادرات اليونسكو، وتؤيد التوصيات المقدمة من الأمين العام في مذكرته عن تنفيذ خطة العمل الدولية لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (A/59/267) وتشجع الأخذ بنهج متكامل للتعليم ومحو الأمية.

٣٢ - وذكرت أن جمهورية كوريا تعتزم أيضا أن تدرس باهتمام التوصية المقدمة من الأمين العام في تقريره عن الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة في سنة ٢٠٠٤ (A/59/176) والخاصة بإنشاء آلية تنسيق مكلَّفة بالنظر في قوانين الأسرة واقتراح قوانين جديدة.

٣٣ - وأوضحت أن جمهورية كوريا تؤيد كذلك الموقف الذي اتخذه الأمين العام في تقريره عن متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (A/59/164) فيما يتصل بضرورة مواصلة تعزيز القدرات لتشجيع وتيسير تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المعنية بالشيخوخة وترحب بالجهود التي تبذلها الهيئات المختلفة للأمم المتحدة في هذا الاتجاه. ولاحظت، في هذا الصدد، أنه تم إعادة تشكيل هيكل الشعبة المسؤولة عن كبار السن بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية لتنفيذ خطة عمل مدريد، على نحو أفضل. وأضافت أنه تم إنشاء لجنة رئاسية معنية بالشيخوخة ومجتمع المستقبل في سنة ٢٠٠٤ وأن الحكومة تقوم حاليا بصياغة القانون الأساسي الخاص بشيخوخة المجتمع. واختتمت بقولها إن جمهورية كوريا تسعى جاهدة إلى تحقيق المساواة لجميع مواطنيها وحماية المسنين، نتيجة لارتباطها العميق بمبادئ التنمية الاجتماعية والأهداف الإنمائية للألفية.

٣٤ - **السيدة عبد العزيز** (ماليزيا)، نائبة الرئيس، تولت رئاسة الجلسة.

٣٥ - **السيد جيني** (إندونيسيا): تناول البندين ٩٣ و٩٤ من جدول الأعمال، فأيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأعرب عن أسفه لوجود فرق شاسع بين إعلانات النوايا والتدابير المتخذة لتحقيق الأهداف

المحددة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وقال إنه يرى أن أوجه التفاوت الموجودة تعزى أساسا لثلاثة أسباب هي: الأثر الاجتماعي للعولمة وسياسات الاقتصاد الكلي وأهداف التنمية الاجتماعية وقدرة الحكومات على الأخذ بالسياسات الاجتماعية، كما أوضح الأمين العام في تقريره عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/59/120). ولاحظ، من جهة أخرى، أن تقرير الأمين العام ذكر أن لجنة التنمية الاجتماعية لا تساهم بقدر ما يمكنها في تحسين فهم فكرة التنمية الاجتماعية وإدارتها في إطار العولمة، مما يؤدي إلى زيادة تهميش البلدان النامية التي ينبغي أن تشارك في العولمة، بصورة كاملة، حتى تجني ثمارها. وقال إنه لا سبيل إلى إنكار أن السلطات العامة فقدت جزءا من استقلالها الذاتي فيما يتصل باتخاذ القرارات وأصبحت أقل قدرة على تنفيذ السياسات الاجتماعية، التي تعتبر أهم مسؤولياتها، مع عولمة الاقتصاد وفي السياق الحالي للاعتماد المتبادل. وأوضح في هذا الصدد أن مبادرات الشراكة الشبيهة بما اتخذ منها في إطار تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يمكن أن تكون مثمرة وتشجع التنمية الاجتماعية.

٣٦ - ومضى يقول إن إندونيسيا قامت، من جانبها، ببذل الجهود في مجال التنمية الاجتماعية على عدة مستويات. وأضاف أن البرلمان الإندونيسي قد اعتمد توًّا القانون الخاص بنظام التأمين الاجتماعي الذي يقدم الحماية من الأخطار الاجتماعية لجميع الإندونيسيين ويكفل الوفاء باحتياجاتهم الغذائية.

٣٧ - واستطرد قائلا إن حكومة إندونيسيا تدرك تماما أهمية الشباب لتنمية البلاد ولذلك فقد نظمت مؤخرا حلقة عمل إقليمية عن الشباب والفقر في جنوب شرق آسيا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. وأضاف أنه تم على الصعيد الوطني افتتاح شبكة لتوظيف الشباب الإندونيسي في آب/أغسطس ٢٠٠٤ بمناسبة اليوم الدولي للشباب.

٣٨ - وفيما يتصل بمسألة الشيخوخة، ذكر أن الحكومة الإندونيسية تعتزم تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المعنية بالشيخوخة وخطة عمل ماكاو المعنية بالشيخوخة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بصورة كاملة. وقال إن عدة تدابير قد اتخذت لصالح المسنين، وخاصة القانون ١٩٩٨/١٣ بشأن الحماية الاجتماعية للمسنين. وأُنشئت لجنة معنية بالشيخوخة ومكلفة بتنسيق وتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية وتقديم التوصيات إلى الرئيس.

٣٩ - ختاما، قال إن الحكومة الإندونيسية تولي أهمية كبيرة للأسرة بوصفها الخلية الأساسية للمجتمع وتدعم برامج مختلفة لاستقلال الأسرة تؤكد على بعض النقاط ذات الأولوية ومنها توفير الاحتياجات الأساسية أو الحصول على المعلومات والموارد الاقتصادية.

٤٠ - **السيد نيكيفوروف** (الاتحاد الروسي): أكد أن الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية والدورة الستين للجمعية العامة في سنة ٢٠٠٥، تتيحان مناسبة لتحديد أوجه التقدم التي تحققت في سبيل تنفيذ الأهداف المحددة أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والأهداف الإنمائية للألفية وإعادة إطلاق برنامج التنمية الاجتماعية. وقال إن الفوارق في التنمية بين البلدان تغذي الصراعات المسلحة وتكون أساسا للإرهاب ولذلك يلزم أساسا الاستعداد للتصدي للتحديات الجديدة للعولمة من أجل التغلب على نتائجها السلبية، استنادا إلى توصيات اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة. وأضاف أن الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ كان دفعة جديدة لمكافحة الجوع والفقر، وإن كانت طرائق مساهمة الدول المختلفة لم تتحدد بعد.

٤١ - ولاحظ أن الاتحاد الروسي سجل، من جانبه، تقدما ملحوظا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي: فالناتج الوطني الاجمالي في تزايد متصل، ودخل الأسر يزيد بسرعة أكبر من معدل التضخم، وانخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر بنسبة الثلث، مقارنة بما كان عليه منذ أربع سنوات وصدر قانون اتحادي أجرى تعديلا عميقا في نظام الحماية الاجتماعية، في سنة ٢٠٠٤. وأكد أن الاتحاد الروسي يعتزم إدخال آليات السوق في مجال التعليم والإسكان والصحة، مستقبلا.

٤٢ - وفيما يتصل بمسألة المعوقين، قال إن الحكومة الروسية تدعم اللجنة الخاصة المعنية بوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم في مهمتها الحاسمة. وأكد أنه لا ينبغي مطالبتها بالتعجيل بأعمالها إذا كان ذلك يضر بنوعية مشروع الاتفاقية. ولاحظ أن الاتحاد الروسي ستتوفر لديه هيئة وطنية مكلفة بتكييف القانون الداخلي لأحكام تلك الاتفاقية في نهاية سنة ٢٠٠٤.

٤٣ - وأشار إلى الأحداث المفجعة التي وقعت مؤخرا، فأكد أن المحاولات الإرهابية لتعطيل تقدم البلد مصيرها الفشل.

٤٤ - **السيد شودري** (بنغلاديش): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأكد أن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها، على الصعيد الدولي، وخاصة الأهداف الواردة في إعلان الألفية والتي أسفر عنها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، يتطلب إقامة شراكات جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وبذل الجهود على جميع المستويات من عملية صنع القرارات. وفيما يتصل بالأهداف المحددة في إطار عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، أعلن أنه قد حان الوقت لتخصيص مزيد من الاهتمام والموارد لتحقيقها.

٤٥ - ومضى يقول إن بنغلاديش تولي أهمية عليا للمسائل المتصلة بالتنمية الاجتماعية وتقوم بدور نشط في لجنة التنمية الاجتماعية. وقد أثبتت عزمها عندما تولت رئاسة اللجنة في دورتها الحادية والأربعين، المعقودة في سنة ٢٠٠٣.

٤٦ - وأكد أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية الاجتماعية الوطنية تقع على عاتق الحكومات ولكن لا غنى عن تعاون المجتمع الدولي وعن مشاركة المجتمع المدني ومختلف الشركاء حتى تكلل جهودها بالنجاح.

٤٧ - وذكر أن بنغلاديش تقوم حاليا بتحويل مجتمعها مع التمسك بمبادئ التعددية والديمقراطية والحكم الرشيد واحترام الشرعية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وذلك اقتناعا منها بالضرورة الأساسية لهذه المبادئ في التنمية الاجتماعية. وقال إن البنك الدولي قد اعترف، في سنة ٢٠٠٤، بما حققته بنغلاديش من تقدم مطرد على المستويين الاجتماعي والاقتصادي. وأضاف أن بنغلاديش لديها أعلى نسبة للالتحاق بمدارس التعليم الابتدائي في العالم النامي، وخاصة بين الأطفال الفقراء.

٤٨ - وأوضح أن حكومة بنغلاديش استثمرت الكثير في قطاع التعليم وأصبح التعليم الابتدائي إلزاميا، وتلتحق الفتيات بالمدارس مجانا حتى انتهاء هذه المرحلة ويحصل الطلاب على الإعانات والمنح الدراسية مع تدابير أخرى تشجع محو الأمية. وقال إن هناك آراء مبتكرة. قدمت على الصعيد الوطني، لا سيما في مجال التعليم خارج المدرسة وساهمت أيضا في محو أمية السكان، من مختلف الأجيال.

٤٩ - ولاحظ أن بنغلاديش ترى أن الأسرة تقوم بدور حاسم في المجال الاجتماعي، وقد احتفلت بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة، وتأمل أن يساهم ذلك في دعم الأسرة وتعزيزها وتشجيعها، على الصعيدين الوطني والدولي.

٥٠ - وفيما يتصل بالشباب، قال إن بنغلاديش تركز اهتمامها على التعليم والتدريب والمشاركة والتوعية والعمل والتنمية. وأضاف أنها شرعت، في سنة ١٩٧٨، في تنفيذ خطة عمل لتوظيف الشباب أسفرت عن إنشاء وزارة للشباب. وقامت أيضا باعتماد سياسة وطنية لصالح الشباب وتدعم جميع برامج الأمم المتحدة الخاصة بالشباب.

٥١ - وبين أن المسنين الذين يعيشون في البلدان النامية يصادفون صعوبات شديدة ويجب العمل دون إبطاء على ضمان رفاههم ومشاركتهم الكاملة في حياة المجتمع وفقا للتعهدات المقطوعة في مدريد.وقال إن حكومة بنغلاديش أنشأت، من جانبها، برنامجا للإعانات من أجل المسنين. وأضاف أن هناك أيضا برامج تركز الاهتمام على التأمينات والحماية الاجتماعية (معاشات التقاعد، إعانات الأرامل وإعانات المسنات في حالات صعبة أو المتروكات، ودور المسنين المتركين والمعوزين المعوقين، على سبيل المثال). ولاحظ أن المسائل المرتبطة بالشيخوخة تحتل مكانا هاما في الخطة الخمسية الخامسة للبلد.

٥٢ - وأعرب عن ترحيب بنغلاديش بالعمل الذي تقوم به اللجنة الخاصة المعنية بوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم وتتطلع باهتمام بالغ إلى نتائج عملها. وقال إن بلده قد اعتمد سياسة وطنية لصالح المعوقين وأن حكومة بنغلاديش تعمل في تعاون وثيق مع منظمات المجتمع المدني لضمان التعليم والتدريب والفرص الاقتصادية وسبل إعادة التكييف اللازمة للمعوقين. وأضاف أن هناك قانونا لحماية المعوقين صدر في سنة ٢٠٠١، وتم إنشاء مؤسسة خاصة للحماية الاجتماعية للمعوقين.

٥٣ - وأوضح أن احترام التعهدات التي قطعتها الدول في المؤتمرات الكبرى يقتضي المتابعة المنسقة والمتكاملة لتنفيذ النصوص الصادرة عنها. وقال إنه يلزم للدول المجتمعة في إطار منظومة الأمم المتحدة. أن تجعل التنمية في مقدمة شواغلها وأن يكون الفرد محور هذه التنمية، وأن تنسق الجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٥٤ - **السيد ماحتاب** (الهند): أيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر ثم لاحظ أن ما ورد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/59/120) قد يفهم منه أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم يتابع، على النحو الواجب، أعمال لجنة التنمية الاجتماعية التي لا يمكن أن تصبح مفيدة إلا إذا اعترفت بها الحكومات وأخذتها في الاعتبار.

٥٥ - وأعرب عن قلقه أيضا إذ يلاحظ تفاوت التقدم المحرز في سبيل تحقيق أهم أهداف مؤتمر القمة نتيجة لنقص القدرات الوطنية في البلدان النامية، على وجه الخصوص. وقال إنه يلزم، لذلك. أن يكثف المجتمع الدولي تعاونه وأن تقوم شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية بتقييم تحليلي لهذه المسألة. وأضاف أنه يلزم أيضا إصلاح المؤسسات المالية الدولية التي ثبت سوء بعض سياساتها والمضي في المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة الدولية الخاصة بالسلع الأساسية وتعزيز وظائف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال الرقابة.

٥٦ - وفيما يتصل بالجوانب الاجتماعية للعولمة الواردة في التقرير. أعرب عن دهشته لعدم ورود إشارة إلى توصيات اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة. وقال إنه يرى أنه من المفيد أن ينظر فيها كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية.

٥٧ - وتابع حديثه قائلا إن الاستراتيجية التي اعتمدتها الهند خلال السنوات العشرين الماضية في المجال الاجتماعي قد ثبت جدواها. كما يتبين من المؤشرات الخاصة بتخفيف

حدة الفقر وبتخفيض النمو السكاني والتعليم والصحة. وأكد أنه يلزم، مع ذلك مضاعفة الجهود من أجل تحسين نوعية حياة السكان وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية المحلية في تنفيذ البرامج الاجتماعية.

٥٨ - ولاحظ أن الهند حققت تقدما ثابتا في مجال التعليم إذ زادت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة من ١٨ في المائة في سنة ١٩٥١ إلى ٦٥ في المائة في سنة ٢٠٠١ وأصبح الالتحاق بالتعليم الابتدائي حقا أساسيا. وأضاف أنه مازال هناك الكثير مما ينبغي القيام به وأن الحكومة تعتزم زيادة الإنفاق العام على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات وإنشاء لجنة وطنية للتعليم مكلفة بتوزيع الموارد ومتابعة البرامج. وذكر أن الحكومة تتوخى أيضا زيادة المبالغ المخصصة للصحة خلال السنوات المقبلة، وبخاصة، الإنفاق الخاص بالرعاية الصحية الأولية وإنشاء نظام وطني لرعاية الأسر الفقيرة.

٥٩ - وتابع حديثه قائلا إن التقرير الخاص بتنفيذ خطة العمل الدولية لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (A/59/267) يثير قلقا شديدا حيث يورد أن هناك بليون من سكان الأرض غير ملمين بالقراءة والكتابة. وأكد ضرورة العمل على معالجة تلك المشكلة.

٦٠ - وتناول مسألة المسنين، فقال إن الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة عملت على توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى مسألة لم يلتفت إليها لفترة طويلة. وأضاف أن تقرير الأمين العام (A/59/164) ينظر، تفصيليا، في التدابير المتخذة والتي يجب اتخاذها لمراعاة شيخوخة السكان على النحو الواجب. وأوضح أن هيئات الأمم المتحدة والمجتمع المدني وخاصة المنظمات غير الحكومية عليها القيام بدور أساسي في مساعدة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها في هذا السياق.

٦١ - ختاما، ذكر أن سنة ٢٠٠٥ توافق الذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأكد أهمية تقييم النتائج المحققة مع عدم إغفال أن البشر هم محور التنمية.

٦٢ - **السيدة أحمد** (السودان): أيدت البيان الصادر عن قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين ثم قالت إن التنمية الاجتماعية مسؤولية الحكومات وإنها تتطلب التزاما كبيرا على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي. وأشارت إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/59/120) فذكرت أن المساعدة العامة للتنمية المقدمة إلى البلدان النامية وإلى أقل البلدان نموا لها أهمية أساسية بالنسبة لتحقيق هدف القضاء على الفقر وتسوية مشكلة الديون الخارجية واسترعت الانتباه إلى الاستعراض العشري لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة العشرين، وهو الاستعراض الذي ستجريه لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها المقبلة.

٦٣ - وذكرت أن السودان مقتنع تماما بأنه لا يمكن القضاء على الفقر وعدم المساواة بين الدول وداخلها إلا بتحسين الهياكل الأساسية الموجودة حاليا، خاصة في أفريقيا. وطلبت إلى المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لدعم هذه الهياكل وتهيئة بيئة مؤاتية لتنمية جميع الاقتصادات. وأكدت أن التنمية حق من حقوق الإنسان الأساسية ولذلك، لا ينبغي فرض جزاءات اقتصادية من أي نوع، من جانب واحد، مع ضمان الحق في التغذية والدواء. ولاحظت أن الاحتلال الأجنبي يظل عقبة هامة في سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وينبغي وضع حد له والسماح بذلك للبلدان المعنية بممارسة سيادتها على أراضيها. وأضافت أنه ينبغي، من جهة أخرى، ضمان التعاون الدولي الفعال لمكافحة الأمراض المستوطنة وخاصة الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٦٤ - وأوضحت أن المرحلة الأخيرة من المفاوضات الرامية إلى توقيع اتفاق سلام في بلدها ستبدأ في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وأعربت عن أملها أن يكون لهذا الاتفاق تأثيرا إيجابيا على التنمية الاجتماعية للبلد والحد من الفقر.

٦٥ - وقالت إن المسنين يلقون عناية خاصة في بلدها ورحبت بالتوصيات الرامية إلى تعزيز تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المعنية بالشيخوخة لسنة ٢٠٠٢. وأضافت أن هناك أيضا جهودا تبذل ليصبح المعوقون أعضاء نشطين في المجتمع السوداني وأنه قد تم إنشاء مجلسا وطنيا لهذا الغرض. وذكرت أن الحكومة السودانية أنشأت أيضا لجنة جامعة مكلفة بمتابعة أعمال اللجنة الخاصة المعنية بوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم.

٦٦ - وأوضحت كذلك أنه تم إنشاء لجنة وطنية لتنسيق أنشطة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة ووضع برنامج عمل وطني بهذه المناسبة. وأضافت أن الحكومة السودانية تولي اهتماما خاصا للبرامج الرامية إلى مساعدة الأسر على القيام برسالتها الاجتماعية وتعزيز مركزها بوصفها محرك التنمية ومؤسسة لا بديل لها في المجتمع.

٦٧ - ختاما، أكدت أن السودان ترحب بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/59/176) وتوجه الانتباه إلى عقد أول مؤتمر حكومي معني بالأسرة في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ الذي سوف يدعم الإجراءات التي تقوم بها الأمم المتحدة لتنفيذ برامجها الخاصة بالأسرة.

٦٨ - **السيد هيكورا** (فنلندا): تناول البند ٩٤ (أ) من جدول الأعمال، بوصفه ممثلا للشباب في بلده، فقال إن أكثر من بليون من أطفال وشباب اليوم سيلتحقون بالسكان النشطين خلال السنوات العشر المقبلة. وأضاف أن المستوى التعليمي لهذا الجيل يعتبر أفضل من جميع الأجيال السابقة وأنه سيقدم مساهمة فائقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. واستدرك قائلا إن الأجيال الجديدة للبلدان النامية لن تتوفر لها، مع ذلك، غير الوظائف ذات الأجور الدنيا والآفاق الوظيفية المحدودة وغير المستقرة. ولاحظ أن استثمارات الحكومات في مجال التعليم والتدريب تضيع سدى في حالة عدم تمكن الشباب من الحصول على وظائف تؤدي إلى دفع الضرائب والمشاركة في تمويل الخدمات العامة. وأضاف أن الشباب المستبعدين من المجتمع والشاعرين بالإحباط وغير القادرين على الاستقلال بذاتهم تزيد احتمالات تحولهم إلى الأنشطة غير المشروعة والإجرامية ويصبحون فريسة سهلة للمجموعات المسلحة التي تبحث عن مجندين.

٦٩ - ومضى يقول إن أنشطة شبكة توظيف الشباب التي أنشأها الأمين العام قد عزَّزها قرارين للجمعية العامة يشجعان البلدان على وضع خطط عمل وطنية لصالح توظيف الشباب بمشاركة هؤلاء. وأضاف أن هناك عشرة بلدان هي أذربيجان وإندونيسيا وإيران والبرازيل ورواندا وسري لانكا والسنغال ومالي ومصر وناميبيا تطوعت لتكون في مقدمة هذه العملية بوضع خطط عمل وطنية يمكن أن تقتدي بها بلدان أخرى.

٧٠ - وذكر أن شبكة توظيف الشباب تسعى إلى إشراكهم بصورة نشطة في خططها. ففي أذربيجان، قامت مجموعة من المنظمات غير الحكومية ومنظمات أخرى للمجتمع المدني، تحت رعاية الجمعية الوطنية لمنظمات الشباب، بإنشاء تحالف وطني لصالح توظيف الشباب تعمل في تعاون وثيق مع الحكومة ومنظمة العمل الدولية من أجل وضع خطة وطنية لتوظيف الشباب. وفي ناميبيا، طلبت وزارة التعليم العالي من المجلس الوطني للشباب أن يساعد الحكومة في تكوين فريق يجمع بين الأطراف المعنية المختلفة ويكلف بوضع خطة العمل الوطنية. وقال إنه يؤيد الأنشطة من هذا النوع، بوصفه ممثلا لشباب بلده، ويأمل أن تستفيد

جميع الدول الأعضاء من النتائج التي تحققها الشبكة وأن تتبع مثال البلدان العشرة الرائدة في هذا المجال.

٧١ - واستطرد قائلا إنه يجب الاعتراف بالشباب بوصفهم شركاء في التنمية بدلا من اعتبارهم مجموعة ينبغي توفير وظائف لها. وأضاف أن الشباب يود أن يشارك في السياسات الوطنية للتوظيف وأن يشارك كذلك في الأنشطة الهامة التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٧٢ - وذكر أن هناك نحو ١٨٠ من الدول الأعضاء لم تعين بعد ممثلا للشباب في وفدها لدى الجمعية العامة، رغم النداء الموجه من الجمعية العامة إلى الحكومات في قرارها ١٧/٣٦ المتخذ في سنة ١٩٨١ والذي أعادت تأكيده بعد ذلك في قرارات أخرى صدرت في ١٩٩٦ و٢٠٠١ و٢٠٠٣. وأعرب عن أسفه أن ممثلي الشباب في الجمعية العامة لا يعكسون التنوع الثقافي في العالم وقال إنه لا بد من تعزيز مساهمة الشباب من البلدان النامية ومن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٧٣ - وفي الختام، ذكر ممثل فنلندا أن سنة ٢٠٠٥ ستكون ذات أهمية لمشاركة الشباب في هيئات الأمم المتحدة، ذلك أن الجمعية العامة ستقوم، في جلسة عامة، بتقييم برنامج العمل العالمي للشباب لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها. وطلب إلى الدول الأعضاء أن تضاعف جهودها لضم ممثلين للشباب في وفودها لدى الجمعية العامة.

٧٤ - **السيد ألداي** (المكسيك): تناول البندين ٩٤ و٩٥ من جدول الأعمال، فقال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به مجموعة ريو بالأمس. وأضاف أن المكسيك تؤيد الإصلاحات المتخذة لتدعيم المنظمة في جميع المجالات وخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لتشجيع التنمية والتعاون الدولي ومكافحة الفقر.

٧٥ - وأكد أن المكسيك، إدراكا منها لأهمية الأسرة في حياة المجتمع، تؤيد المناقشات الجارية بغرض منح الأسرة مكانا أكبر في إطار المنظمة. مما يشجع الدول ويساعدها على جمع البيانات عن حالة الأسرة في كل بلد من أجل تحديد أسلوب مراعاة المسائل المتصلة بالأسرة عند وضع السياسات الدولية الخاصة بالتنمية وتنفيذها.

٧٦ - وفيما يتصل بالمعوقين، قال إن المكسيك ترحب بالتقدم الملحوظ في المفاوضات الخاصة بوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم، التي أصبحت من أولويات العمل الدولي لصالح التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان وأدت إلى تعبئة غير مسبوقة لصالح حقوق المعوقين ومساواتهم في الفرص. وأضاف أن المكسيك ترى وجوب مضاعفة الجهود من أجل الانتهاء، في أقرب وقت ممكن، من وضع هذا الصك الذي يطالب به المعوقون منذ عدة سنوات.

٧٧ - وأعرب عن ترحيب المكسيك بتقرير الأمين العام عن متابعة الجمعية العالمية الثانية، للشيخوخة (A/59/164) وتؤيد فكرة أنه لا بد من مراعاة المسائل المتصلة بالشيخوخة في الأطر الوطنية للتنمية واستراتيجيات مكافحة الفقر. وقال إن المكسيك تشجع التنمية البشرية الكاملة لكبار السن بتشجيع الشيخوخة النشطة، دون تمييز، من خلال الوثائق والآليات التي تكفل رفاههم والاعتراف بقدراتهم. وأضاف أن بلده اتخذ تدابير مختلفة لصالح المسنين الذين يزيد سنهم عن ٦٠ سنة، استنادا إلى المبادئ الواردة في الاستراتيجية الإقليمية للتنفيذ من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لخطة عمل مدريد الدولية المعنية بالشيخوخة، فيما يتصل بالمسنين وبالتنمية وبتعزيز صحتهم ورفاههم وتهيئة بيئة مؤاتية لذلك. واختتم حديثه قائلا إن حكومة المكسيك تنسق أنشطة المؤسسات المختلفة المعنية بالمسنين، من خلال المعهد

الوطني للمسنين، مع تشجيع مشاركة المجتمع المدني والمسنين من سن فوق ٦٠ سنة أنفسهم.

٧٨ - **السيد غانسوك** (منغوليا): لاحظ أن الأهداف المحددة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لم تتحقق بعد، وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الفقر وأنه يلزم مضاعفة الجهود من أجل الوفاء بالتعهدات المقطوعة في كوبنهاغن.

٧٩ - وأعرب عن ترحيب منغوليا بالتقرير المقدم من اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاقتصادي للعولمة وقال إن بلده يرى أنه يلزم إيلاء أولوية عالية للتوصيات الواردة في ذلك التقرير. وأكد ضرورة الاهتمام بصورة خاصة بمبدأ النهج المتمحور حول البشر وتنفيذه في السياسات العامة واستراتيجيات التنمية كما أوضح الأمين العام في تقريره عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/59/120).

٨٠ - وأكد أن حكومة منغوليا قد عقدت العزم على تحقيق الأهداف المحددة في مجال التنمية الاجتماعية، رغم تعدد التحديات التي عليها مواجهتها والفقر المزمن المنتشر في البلد.

٨١ - واستطرد قائلا إن التنمية الاجتماعية مسؤولية الدولة، في المقام الأول، وإن كانت مشاركة جميع الأطراف المعنية على المستوى الوطني من الأمور الأساسية، وكذا دعم المجتمع الدولي وتعاونه. وأضاف أن وفد منغوليا يرحب باعتماد الإعلان الخاص بمكافحة الجوع والفقر، في نيويورك، يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٨٢ - وأوضح أن منغوليا مقتنعة بأن التعليم، وخاصة محو الأمية، ليس حقا من الحقوق الأساسية فحسب، بل شرط من الشروط الأساسية للتنمية الاجتماعية. وقال إن الحكومات عليها أن تخصص الموارد اللازمة للتعليم، في الميزانية، حتى يقوم بدوره في التنمية وفي القضاء على الفقر. وأضاف أن هناك حاليا أكثر من ٨٠٠ مليون من الأشخاص البالغين يعانون من الأمية و١٠٤ مليون طفل من سن المدرسة لا يمكنهم الوصول إلى التعليم الذي لا ينبغي التقليل من أهميته، بأي حال من الأحوال.

٨٣ - وبيَّن أن المجتمع الدولي لن يتمكن من الوفاء بالتزاماته في هذا المجال مع استمرار الاتجاهات الحالية، كما أكد المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وأن يلزم العمل في هذا المجال. ولاحظ أن منغوليا، من جانبها، تعمل بنشاط وأنها قامت بمجموعة من الأنشطة لتوعية الجمهور. وقال إن بلده يرحب بالجهود التي تبذلها اليونسكو في إطار عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية ويطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية أن تولي الأولوية لهذا البند. وأنه سيقدم مشروع قرار بشأن هذه المسألة.

٨٤ - **السيدة فلمنغ** (البنك الدولي): تناولت البندين ٩٣ و٩٤ من جدول الأعمال ولاحظت أن العالم سيظل يواجه حالة تتسم بعدم الاستقرار وعدم المساواة إذا حرم السكان من فرصة تولي أمورهم بنفسهم و لم يتم الوفاء بالتعهدات المقدمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية و لم تعالج الجوانب الاجتماعية للتنمية.

٨٥ - ولاحظت أن التنمية محورها الإنسان كما أقر البنك الدولي. وقالت إن التنمية التي لا تتوفر لها مقومات البقاء على الصعيد الاجتماعي لن يكتب لها البقاء، على الصعيد الاقتصادي وعلى صعيد البيئة. وأضافت أن العناصر الأساسية للتنمية الاجتماعية الواردة في إعلان كوبنهاغن أصبحت اليوم جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية التي يتبعها البنك الدولي لمساعدة البلدان على التنمية الذاتية والقضاء على الفقر. وذكرت أن البنك شرع مؤخرا في تنفيذ برنامج للتقدم الاجتماعي يستند إلى ثلاثة مبادئ رئيسية هي:

الشمول والتماسك والشفافية. وأضافت أن استراتيجية التنمية الاجتماعية التي يجب أن تظهر في نهاية سنة ٢٠٠٤ ستتضمن أدوات التنمية الاجتماعية في مجموعة أنشطة البنك. وأنها سوف تتناول أساسا أربعة مواضيع: التحليل الاجتماعي؛ والتنمية المجتمعية ورأس المال الاجتماعي؛ ومشاركة المجتمع المدني؛ والصراعات والتنمية.

٨٦ - وذكرت أن البنك الدولي أحاط علما بالنتائج التي خلصت إليها اللجنة المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة وسيواصل العمل مع شركائه لتنفيذها. وقد عقد العزم على سد الفجوة القائمة بين التعهدات والإنجازات وذلك بإدراج عنصر أساسي، إذ أنه يولي كل الأهمية للدور الحاسم الذي يقوم به كل من الشباب والمرأة في التنمية وللاحتياجات الخاصة لجماعات الشعوب الأصلية والمعوقين ويضع البرامج الملائمة.

٨٧ - ختاما، قالت إن هذه الفترة تتميز بعدم التوازن وعدم الاستقرار وبثراء وفقر لم يسبق لهما مثيل، وبتكنولوجيا بالغة التعقيد وبالعولمة. وأكدت مع ذلك أن المجتمع الدولي لديه ما يلزم من أساليب لمعالجة أوجه عدم التوازن المذكورة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.